

## حقوق المتقاعدين بين الواقع والمأمول

عقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يوم الاثنين 1430/5/24 هـ، ندوة بعنوان حقوق المتقاعدين بين الواقع والمأمول بمقر الجمعية بمدينة الرياض، و يشارك كل من هيئة حقوق الإنسان والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد والجمعية الوطنية للمتقاعدين حيث تم خلالها مناقشة واقع المتقاعدين مع الجهات ذات العلاقة ومن ابرز التوصيات :

- التوجيه بتمثيل الجمعية الوطنية لحقوق المتقاعدين في مجلسي إدارة المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بثلاثة أعضاء في كل مؤسسة ترشحهم الجمعية .
- وضع حد أدنى لمراتب المتقاعدين من القطاع العام والخاص من عسكريين ومدنيين لا يقل عن ( 3000 شهرياً ) .
- منح قروض ميسرة للمحتاجين من المتقاعدين وخاصة صغار الرتب والمراتب من المدنيين والعسكريين حماية لهم من صد وجشع البنوك الخاصة .
- مساعدة المتقاعدين الذين لا يمتلكون سكناً وخاصة ذوي الدخل المحدودة من صغار الرتب والمراتب من المدنيين والعسكريين وذلك بإعطائهم الأولوية ضمن مشاريع بناء المساكن للمواطنين المحتاجين للسكن أو عن طريق أي وسيلة أخرى تحقق الغرض .
- توجيه الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص بقبول بطاقة عضوية الجمعية الوطنية للمتقاعدين كبطاقة إثبات للحاجة .
- منح المتقاعدين ومن يعولهم شرعاً تخفيض ا على تذاكر السفر داخل المملكة على القطارات والخطوط العربية السعودية وبما لا يتجاوز مرتين بالسنة .
- توفير الرعاية الصحية من خلال نظام التأمين الصحي للمتقاعدين حيث يعد هذا الموضوع واحد من أهم ما يتطلع إليه المتقاعدون .
- دعم الجمعية الوطنية للمتقاعدين لإنشاء مراكز للمتقاعدين (نوادي) في المدن الرئيسية في كافة مناطق المملكة يشمل كل منها على مستوصف صحي صغير، مكتبة ، صالة رياضية ، حديقة وغيره من الخدمات التي يحتاجها المتقاعدون .
- التوجيه للجهات الحكومية والخاصة بتزويد الجمعية الوطنية للمتقاعدين بكامل المعلومات الضرورية عن المتقاعدين للتواصل معهم ومعرفة أحوالهم ومساعدة المحتاج منهم والاجتماع بهم وعمل دراسات الجمعية ومشاريعها على ضوء إعداد المتقاعدين في المملكة عموماً وفي كل منطقة على وجه الخصوص .
- النظر في توفير مصدر دعم مالي للجمعية الوطنية للمتقاعدين يمكنها من القيام بما يتوجب عليها تجاه المتقاعدين .